



Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res:

المرفقات :

قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
رقم (6) لسنة (2014م)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة
يوم الاثنين 19 ربيع الأول 1435 هجرية، الموافق 20 /1/ 2014 ميلادية،
برئاسة المهندس/ عبدالملك أحمد العرشي
رئيس مجلس الإدارة
وبحضور كل من :-

- | | |
|---------------------|--|
| عضو مجلس الإدارة | 1. الدكتور/ ياسين محمد عبدالكريم الخراساني |
| " " " " | 2. الأستاذ/ أمين معروف الجند |
| " " " " | 3. الأستاذ/ نجيب محمد عبدالله بكير |
| " " " " | 4. القاضي/ عبدالرزاق سعيد حزام الأكلبي |
| " " " " | 5. المهندس/ عبدالحميد أحمد المتوكل |
| " " " " | 6. الدكتور/ محمد أحمد علي ثابت |
| سكرتير مجلس الإدارة | وبحضور المهندس/ جميل علي أحمد الصبري |

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من لونغ وود الصينية الامريكية

ضد

هيئة استكشاف ونتاج النفط بشأن، المناقصة الخاصة بتأهيل الدخول في المنافسة السادسة على
القطاعات العشرين وطبيعتها تأهيل للعمل في القطاعات النفطية

الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

أولاً: بتاريخ 2013/9/6 م تقدمت الشاكية بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد هيئة استكشاف ونتاج
النفط تضمنت انها شركة صينية امريكية مقرها في مدينة شيكاغو الامريكية ولديها فروع
رئيسية في كل من الصين وهونج كونج باعتبارها شركة مشغلة ومنتجة للنفط والغاز ولديها حقول

8/1





Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res:

المرفقات :

منتجة في الصين وبنجلادش كما هو موضح في البروفایل الخاص بالشركة وقد تقدمت بملفها للتأهيل للمنافسة في القطاعات النفطية العشرين المعلنة من قبل هيئة الاستكشافات النفطية والذي اشتمل على الوثائق المطلوبة التالية :

a. البروفایل الخاص بالشركة

b. الميزانية الخاصة بالشركة

c. التقرير الختامي

d. شهادات التسجيل

e. استمارة التأهيل المطلوبة

f. الوثائق المؤيدة والتي تفيد بأن الشركة منتجة و مشغلة لحقول نفط وغاز في الصين وبنجلادش.

وقد حضر إلى اليمن وفد من الشركة برئاسة رئيس مجلس الإدارة و اجتمع بالأخ/ وكيل وزارة النفط لشئون الاستكشاف والذي بدوره أكد للوفد بأن الشركة مؤهلة وما عليهم إلا انتظار الإعلان الرسمي عن الشركات التي تم تأهيلها إلا أنهم فوجئوا عند إعلان الشركات المؤهلة أن شركتهم ليست ضمن الشركات المؤهلة و اقتصر التأهيل على الشركات المؤهلة سابقا والتي لديها قطاعات نفطية لم تستثمرها حتى الآن الأمر الذي يدل على احتكار هذه الشركات للاستكشافات النفطية داخل البلد ما يعني تضيق فرص الاستثمار لأي شركات جديدة يمكن أن تقدم الأفضل لليمن وقد ارسلت الشركة ممثلها في اليمن الى الهيئة للاستفسار عن سبب عدم ادراجها ضمن الشركات المؤهلة وكان رد رئيس الهيئة بانهم لا يتقنون في الشركة وغير مقتنعين بها و طلبت الشاكية في ختام شكاوها من الهيئة العليا للرقابة على المناقصات انصافها من الظلم الذي وقع عليها نتيجة استبعادها من التأهيل بالرغم من استيفائها لكل شروط التأهيل واستعدادها لتقديم أي ضمانات تطلبها هيئة استكشاف النفط مضيضة انها قد حددت ميزانية كبيرة للاستثمار في اليمن في مجال الاستكشافات النفطية وخاصة القطاعات البحرية وتمديد الانابيب وانشاء المصافي والغاز المسال وتطوير الموانئ ولديها الرغبة الصادقة في انشاء مشروع للغاز المسال في اليمن يوازي مشروع بلحاف.

ثانياً: بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة العليا مذكرة الى الجهة المشكو بها برقم (1303) بتاريخ

2013/9/15م تضمنت التوجيه بالرد على الشكوى وموافاة الهيئة بأوليات المناقصة خلال سبعة





Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res:

المرفات :

ايام عمل من تاريخه ، وبناءً عليه قامت الجهة بالرد على مذكرة الهيئة بتاريخ 2013/9/18م بموجب مذكرة رقم (و.ه.ن/2561/2013) مفادها أنه تم إستبعاد شركة LONGWOODS الصينية الأمريكية نتيجة لأن البيانات المقدمة من الشركة لم تكن متطابقة مع الشروط الواردة في لائحة المنافسات الدولية الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم (472) لسنة 2013م وذلك للأسباب التالية :

1. التناقض في وثائق الشركة المقدمة في المنافسة الخامسة للقطاعات الخمسة والمنافسة السادسة للقطاعات العشرين حيث لم تذكر في وثائقها أثناء التقدم للمنافسة في القطاعات الخمسة ما يشير إلى أنها شركة مشغلة أو منتجة في قطاع نفطي بينما ذكرت في وثائقها المقدمة للمنافسة السادسة للقطاعات العشرين بأنها منتجة في أكثر من دولة ولديها حق إمتياز في أكثر من قطاع نفطي وهذا يعتبر تناقض في الوثائق المقدمة من الشركة.

2. تقريرها المالي لا يتطابق مع الحد الأدنى للمعايير المتعامل بها دولياً.

3. تناقض بين محتوى ألد Company profile للشركة فيما يخص الإنتاج اليومي للشركة حيث ذكرت أنه (1500-2000 برميل/يوم) بينما في إستمارة التأهيل الأولي (أكثر من 13,000 برميل/يوم)

4. لا توجد شهادة تسجيل للشركة ووضعها القانوني غير واضح

5. الشركة مبالغ في وضعها المالي ولا توجد وثائق خاصة بإثبات ذلك من قبل محاسب قانوني.

6. الملف الفني ونشاطها الإنتاجي والاستكشافي غير مكتمل وغير واضح.

7. تقرير المراجعة المالي المقدم من الشركة لأحد فروعها في هونج كونج فقط ولا يوجد لبقية الفروع.

ثالثاً: تم إحالة الشكوى ورد الجهة الى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي. ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، وبعد الجلوس مع الطرفين، رفع تقريره الى مجلس ادارة الهيئة متضمناً الآتي:

أ - قام المكتب الفني بعرض رد الهيئة المشكو بها على الشركة الشاكية فردت بموجب مذكرة صادرة بتاريخ 2013/10/23م بالآتي:

1. أن الشركة تقدمت في المنافسة الخامسة للقطاعات الخمسة وهي لا تعرف شيء عن الشروط الأساسية للمنافسة ولذلك كان هناك عدم ترتيب ملف الشركة مما تسبب في



Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res:

المرفقات :

ظهور قصور في ملف الشركة الا أنه تم تلافي ذلك عند التقدم للمنافسة السادسة وتم تقديم ما يثبت بأن الشركة مشغلة وتمتلك حقول منتجة في عدة دول منها الصين وبنجلادش.

2. بخصوص التقرير المالي أكدت الشركة إكمال التقرير المالي حيث شمل (تقرير مالي + تقرير المراجع المالي + التقرير الختامي للعام 2012م) بحسب طلب الهيئة وموقعها الرسمي.

3. بخصوص حجم الإنتاج أوضحت الشركة بأن كمية الإنتاج قد ترتفع في أي لحظة نتيجة لدخول آبار جديدة للإنتاج التجاري في لحظة وقد ينخفض نتيجة لخروج أي بئر عن الإنتاج التجاري وقد تم توضيح ذلك الى هيئة استكشاف النفط برسالة رسمية من الشركة.

4. يوجد لدى الشركة ملف فني مكتمل في مجال النفط والغاز المسال ومستعدة لتقديمه عند الطلب.

5. الشركة قدمت تقرير المراجع المالي لفرع هونج كونج لأنه يفي بالفرض ولذلك ترى الشركة الإكتفاء بذلك مادام يفي بما هو مطلوب.

6. قامت الشركة بإرفاق نسخة من الوثائق المؤيدة لرد الشركة على مذكرة هيئة استكشاف النفط.

ب - قام المكتب الفني باللقاء مع المختصين في هيئة استكشاف النفط والذين قاموا بشرح المعايير التي تستند عليها الجهة في تأهيل الشركات النفطية بموجب المادة (11-أ) من اللائحة التنظيمية لإجراءات المنافسات الدولية للقطاعات الاستكشافية المفتوحة والصادرة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (472) لسنة 2008م وهي :

1. الخبرة الفنية الكافية في تشغيل القطاعات النفطية طبقاً لأصول الصناعة النفطية العالمية وبحسب معايير التأهيل أن تكون الشركة المتقدمة منتجة للنفط والغاز.
2. امتلاك قدرة مالية بحيث لا تقل قيمة رأس المال المدفوع عن (50,000,000) خمسون مليون دولار أمريكي.

3. أن تتمتع بسجل بيئي جيد. وقد تم إضافة المعيار الخاص بتسجيل الشركة ووضعها القانوني الى الشروط المطلوبة لتأهيل الشركات. ولا تعتبر الشركة مؤهلة أولياً ما لم يتوفر لديها أي من الشروط المذكورة أعلاه كما أوضح المختصون في الجهة النقاط التالية:



Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res.:

المرفقات :

1- الشركة الشاكية لم ترفق شهادات تسجيل يمكن الوثوق بها حيث أن معظمها باللغة الصينية ولا يمكن التعامل معها وكان يجدر بالشركة ترجمتها إلى الإنجليزية وتعميدها من السفارة لإثبات صحتها.

2- لم ترفق الجهة أي وثائق تثبت بأنها شركة منتجة للنفط سوى بروفايل الشركة واستمارة التأهيل الأولي.

3- أكد المختصون في الجهة أن الشركة عندما تقدمت للمنافسة الخامسة حاولوا البحث عن الشركة في صفحات الإنترنت ولم يكن لدى الشركة أي موقع رسمي يمكن من خلاله التحقق من نشاطات الشركة ما يؤكد بأن الشركة غير مشغلة في الجوانب النفطية وتم إبلاغ الشركة الشاكية بذلك في حينه وعلى إثر ذلك قامت الشركة بإنشاء موقع رسمي للشركة للدخول في المنافسة السادسة.

4- أن الجهة واجهت حالات في السابق مشابهة لحالة الشركة الشاكية حيث كان غرض تلك الشركات للتأهيل رفع أسعار أسهمها في البورصة وبيعها وبالتالي الانسحاب من العمل في مجال الاستكشافات النفطية بعد أن يكون قد تم تسليمها قطاعات نفطية مما يؤثر سلباً على التنمية في الجمهورية اليمنية.

5- إن المراجع القانوني المستقل للشركة ليس له عنوان رسمي يمكن من خلاله التحقق من صحة ما جاء في التقرير المالي مثل باقي المراجعين القانونيين للشركات النفطية حيث ومن خلال البحث في مواقع الإنترنت عن شركة المراجع القانوني لم نجد أي نتيجة يمكن الاعتماد عليها للتحقق من نشاطات الشركة الشاكية في المجالات النفطية.

ج - من خلال الاطلاع على الوثائق و اللقاء مع الطرفين لاحظ المكتب الفني ما يلي :

1- لم تقم الجهة بإرفاق وثائق المتقدمين للتأهيل وإنما اكتفت بإرفاق ملخص البيانات

الفنية

والمالية للشركات المتقدمة للتنافس على القطاعات البترولية وكشف آخر بالشركات المتأهلة أولاً للاستثمار في المناقصتين الخامسة والسادسة.





Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res:

المرفقات :

2- أن الجهة قامت باستبعاد الشركة الشاكية من المنافسة للقطاعات الخمسة نتيجة لأن الملف المقدم من الشركة لم يتضمن وثائق مقنعة بشأن الوضع الفني والمالي للشركة على الرغم من المراسلات وذلك عندما تقدمت للمنافسة على قطاعات سابقة مع العلم بأن الشركة قد بررت ذلك القصور بعدم علمها بشروط التأهيل في المرة السابقة وبالتالي فإن الجهة قد أجمعت في استبعاد الشركة لهذا السبب.

3- لوحظ أيضاً أن الشركة قد أرفقت الوثائق المطلوبة للتأهيل والتي اشتملت على التقرير المالي + تقرير المراجع المالي + التقرير الختامي الخاص لعام 2012م.

4- لوحظ أيضاً أن هيئة استكشاف النفط بررت استبعاد الشركة بسبب التناقض في كمية الإنتاج بين ما هو موجود في البروفایل الخاص بالشركة وبين ما هو موجود في استمارة التأهيل الأولي بالرغم من توضيح الشركة لهذا الالتباس وبعد الاطلاع على استمارة التأهيل الأولي لوحظ أن الجدول الخاص بحجم الإنتاج اليومي في استمارة التأهيل الأولي يتحدث عن حجم الإنتاج اليومي لفترات زمنية محددة وبحسب القطاعات دون أن يحدد سنوات بعينها وبالتالي فإن الادعاء بوجود تناقض في كميات الإنتاج غير صحيح إلا أن التناقض لوحظ في أن حجم الإنتاج النفطي للشركة في قطاع Zhuang Dong في الصين كان لفترة 10 سنوات وهو ما يتناقض مع ما جاء في نفس الإستمارة أن الشركة تم تأسيسها منذ 6 سنوات أي بتاريخ 2013/7/27م.

5- تم التأكد من إرفاق الشركة شهادات تسجيل للشركة في كل من (الصين، هونغ كونج، الولايات المتحدة) إلا أن جميع الشهادات لم تتضمن وصفا لنشاط الشركة بأنها شركة نفطية.

6- أرفقت الشركة الملف الفني عن نشاطها الإنتاجي والاستكشافي بحسب المطلوب إلا أنه ومن خلال البحث في الإنترنت عن عمل الشركة المذكورة في الصين وبنجلادش والولايات المتحدة الأمريكية لم نجد ما يشير إلى أن الشركة تعمل في مجال الاستكشافات النفطية.

7- تم البحث في شبكة الإنترنت عن الشركة الاستشارية القائمة بأعمال المراجعة القانونية للشركة إلا أننا لم نتمكن من الحصول على أي معلومات تؤكد حقيقة وجود تلك الشركة.

8- تم إرفاق شهادة تسجيل تثبت أن الشركة ضمن الشركات المسجلة في هونغ كونج لكن الشهادة المرفقة غير واضحة ولا تحمل اسم لصاحب الشركة أو الشركاء لنتمكن من التأكد من



Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res:

المرفقات :

صحة الشهادة مع العلم أنه تم التحقق من تسجيل الشركة في موقع الشركات المسجلة في هونج كونج ولكن تعثر التحقق من أسماء الشركاء و من عمل الشركة في المجالات النفطية .
9- بالرغم من أن الشركة الشاكية ذكرت في شكاواها بأنها في صدد إستلام مذكرة من وزارة النفط في جمهورية جنوب السودان تفيد بتأهلها في المنافسة على القطاعات النفطية في جنوب السودان نهاية شهر أغسطس 2013م إلا أنها لم تستطع إثبات ذلك بالرغم من مطالبتها بتوفيرها مراراً وتكراراً حتى لحظة كتابة هذا التقرير.
10- من خلال البحث في الإنترنت تم الحصول على نسخة من مذكرة صادرة باسم الشركة الشاكية إلى وزير النفط بجمهورية جنوب السودان تتطلع فيها إلى الاستثمار في المجال النفطي نتيجة لوجود إمكانيات للشركة للعمل في هذا المجال مما يعني أن الشركة لم تعمل في هذا المجال من قبل (مرفق صورة من المذكرة).

رابعاً: نظر مجلس الإدارة في تقرير المكتب الفني، وبعد النقاش والمداولة إتخذ القرار الآتي:

القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره ، وحيث أن شهادات تسجيل الشركة الشاكية في كل من الصين وهونج كونج والولايات المتحدة الأمريكية لم تتضمن وصفاً لنشاط الشركة بانها شركة نفطية ولما كان الثابت من تقرير المكتب الفني السالف ذكره أن المكتب بحث في شبكة الأنترنت عن عمل الشركة الشاكية فلم يجد ما يشير انها تعمل في مجال الاستكشافات النفطية وحيث لم تقدم الشركة أي وثائق تثبت انها تعمل في المجال المذكور فان ذلك يدل على صحة قرار الجهة المشكوبها باستبعاد الشركة الشاكية من التأهيل للدخول في المنافسة على القطاعات النفطية المذكورة في المناقصة محل الشكوى وعليه ، وإستناداً الى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007 بشأن المناقصات والمزايدات، والمادتين (417 ، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات ما يلي:

1- رفض الشكوى المقدمة من شركة لونغ وود الصينية الأمريكية ضد هيئة استكشاف وإنتاج النفط لصحة الأسس التي بنى عليها قرار الإستبعاد.

2- تكليف فريق من وحدة الإشراف والمتابعة بالمكتب الفني بالهيئة العليا بالنزول الميداني إلى





Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res:

المرفقات :

هيئة استكشاف النفط للتحقق من سلامة الإجراءات بالنسبة للشركات التي تم تأهيلها في المناقصة محل الشكوى ورفع تقرير بذلك.
والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ 19 ربيع الأول 1435 هجرية،

الموافق 2014/1/20 ميلادية.

القاضي عبدالرزاق سعيد الاكحلي
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبد الحميد المتوكل
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

د. محمد احمد علي ثابت
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

د. ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

ا. امين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

ا. نجيب محمد بكير
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبد الملك احمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات